مؤتمر الحبوب السنوي مطلع الأسبوع القادم

إبراهيم لـ«الوطن»: نأمل أن تتخذ قرارات تخدم الفلاحين وأن يتم تسليمهم ثمن المحصول كاملاً وليس بالتقسيط

هناء غانم

علمت «الوطن» أنه من المقرر أن تعقد الحكومة صباح الأحد القادم المؤتمر السنوي للحبوب، وأن الحكومة وجهت الوزارات والجهات المعنية لاستكمال كل الإجراءات اللازمة لاستلام محصول القمح من المزارعين وتأمين المحروقات اللازمة لعمليتي الحصاد والنقل إلى مراكز الاستلام المعتمدة في المحافظات، وكانت الحكومة قد حددت سعر القمح للموسم الحالي بـ/٥,٥٠٠/ ل. س للكيلو غرام الواحد.

رئيس اتحاد الفلاحين العام أحمد صالح إبراهيم أوضح لـ«الوطن» أن هناك بعض الأفكار والمقترحات التي ستتم مناقشتها مع الحكومة لتذليل كل الصعوبات التي تعترض عمل الفلاحين وخصوصاً عند بدء عملية تسويق القمح والشعير إلى مراكز الدولة، ولاسيما أن كل محافظة لديها همومها ومشاكلها.

وتمنى أن تكون القرارات التي تم اتخاذها تخدم الفلاحين وتسهل عملية التسويق واستلام محصول القمح منهم وإيصاله إلى مراكز الحبوب بشكل سلس إضافة إلى إعطاء المحروقات اللازمة لعملية التسويق للسيارات والحصادات وآليات الناقلة وتأمين جميع المستلزمات وأكياس الخيش وغيرها من مستلزمات العملية التسويقية.

وركز إبراهيم على ضرورة أن تكون إجراءات الاستلام والتسليم سلسة، ويتم تسليم المبالغ وأثمان المحصول المستحقة كاملة للفلاحين وبأسرع وقت وليس بالتقسيط كما حدث بالعام الماضي، وذلك تشجيعاً للفلاحين.

ومن الجدير ذكره أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تستعد بإشراف المؤسسة السورية للحبوب لاستجرار موسم الأقماح ٢٠٢٤ من الفلاحين وضمان تجهيز المراكز وكل الإجراءات اللوجستية لاستلام الأقماح وإتمام نجاح عملية التسويق من دون أي معوقات، وأنهت فروع الحبوب في جميع المحافظات السورية استعداداتها لاستلام الأقماح من الفلاحين بدءاً من تأمين البنية التحتية للمراكز من تجهيزات وبرامج القبان وقوائم الشراء، إضافة لتدريب العناصر الفنية على استخدام الحاسب واستثمار البرامج لتقديم خدمة بأسرع وقت، وتجهيز المخابر اللازمة لعمليات التحليل والغرف السرية الخاصة بالعينات ما يسهل العودة إليها عند الحاجة، كما تم تجهيز الروافع والنواقل والسيور، مع تأمين جميع الفروع المستودعات اللازمة للقمح بما يضمن سرعة الإنجاز لتلافي أي ملاحظات تخص عمليات الموسم.

وتم وضع غرفة عمليات مشتركة مع كل فروع المحافظات لموافاة الإدارة بشكل لحظي بجميع المستجدات والتنسيق على مدار الساعة، مع الاستنفار التام لتقديم كل التسهيلات للفلاحين لضمان نجاح عملية التسويق وتحقيق الهدف الأساسي بتعزيز المخزون الإستراتيجي من القمح.

> فروع الحبوب في المحافظات أنهت استعداداتها لاستلام الأقماح

صاغة في الخارج يستغلون السوريين الراغبين ببيع مصاغهم

ملكية لـ«الوطن»: الفاتورة ليست شرطاً للتأكد من سلامة الذهب وعياره وخاصة في ظل توافر المعدات الحديثة

ضبط أشخاص يغشون الذهب وإحالتهم إلى القضاء المختص

راما العلاف

تناقلت بعض مواقع التواصل الاجتماعي معلومات بأن بعض الصاغة خارج سورية يشترون الذهب من السوريين الراغبين ببيع مصاغهم الذهبي عيار ٢١ على أنه عيار ١٨ متذرعين بغياب فاتورة الذهب مستغلين حاجتهم للسيولة النقدية.

نائب رئيس الجمعية الحرفية للصاغة وصنع المجوهرات بدمشق إلياس ملكية أكد في حديثه لـ«الوطن» قيام بعض الصاغة في الخارج بهذا السلوك، وقال: ما هو إلا استغلال لحاجة الناس لا أكثر، وخاصة أن الذهب السوري مرغوب في كل مكان في العالم وله سمعته الممتازة منذ أربعينيات القرن الماضي كان هناك نقابة ودمغة خاصة، وتم ستحليل الذهب وعوضاً عن عيار ٨٧٥ المستخدم عالمياً تبين أن الذهب السوري ٨٧٧.

ومحلياً أشار ملكية إلى ضبط بعض ضعاف النفوس ممن سولت لهم أنفسهم غش الذهب وتمت مصادرة الكميات التي كانت بحوزتهم بالتعاون مع القوى الأمنية وإحالتهم إلى القضاء لتتم محاسبهم أصولاً، مؤكداً أن الذهب المغشوش لم يخرج خارج القطر السوري وكل الذهب الخارج من سورية نظامي طالما مدموغ بختم النقابة سواء دمشق أو حلب.

وأكد نائب رئيس الجمعية أن الفاتورة ليست شرطاً للتأكد من سلامة الذهب وعياره وخاصة في ظل توافر المعدات الحديثة التي تمكن الصائغ من معرفة عيار الذهب ويتم طلب الفاتورة فقط للتأكد من أن الذهب غير مسروق أو من ورائه جناية أو جريمة لافتاً إلى وجود دورية شرطة في سوق الصاغة لها مكتبها وتتحقق من ملكية الشخص للذهب الذي بحوزته.

وفيما يخص تحديد إجراءات إخراج الذهب مع المسافرين خارج القطر أوضح ملكية أن الكمية المسموح إخراجها هي ٢٠٠ غرام كمصاغ ذهبي شخصي حصراً شريطة ألا تكون من نوع واحد «خاتم من نفس الشكل والعيار مثلاً» بقصد التجارة.

وأضاف: كما يمنع إخراج المسكوكات كالليرات والأونصات أما الليرة في حال كانت ضمن بروازت وسنسال فلا مانع من خروجها.

ونوه ملكية بأن تحديد الكميات والنوع لا يتعدى أنه إجراء عادي ولا يدل على وجود عمليات تهريب للذهب أو أن الكميات التي تخرج مع المسافرين كبيرة لذا وجب تحديدها مثلاً.

ويحافظ الذهب على سعره في السوق المحلية لليوم الثالث على التوالي وفقاً للنشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، حيث سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ٩٧٧ ألف ليرة، وسعر شراء ٩٧٦ ألف ليرة، في حين سجل الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٨٣٧ ألفاً و٤٢٩ ليرة، وسعر شراء ٨٣٦ ألفاً و٤٢٩ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٥ مليوناً و٧٥٠ ألف ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٨ ملايين و٢٢٥ ألف ليرة.

في حين ارتفعت أسعار المعدن الأصفر عالمياً، أمس، مع ترقب المتعاملين إشارات لخفض أسعار الفائدة الأميركية، ومزيداً من الوضوح بشأن السياسة النقدية للولايات المتحدة.

وذكرت رويترز أن الذهب ارتفع في المعاملات الفورية ٠,١ بالمئة إلى ٢٣١٧,٤٤ دولاراً للأوقية، كما ارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب بذات النسبة ٠,١ بالمئة إلى ٢٣٢٦,٤٠ دولاراً للأوقية.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، صعدت الفضة في المعاملات الفورية ٠,٣ بالمئة إلى ٢٧,٣٦ دولاراً للأوقية، في حين انخفض البلاتين ٠,١ بالمئة إلى ٩٧٥,٤٨ دولاراً، وارتفع البلاديوم ٠,٤ بالمئة إلى ٩٧٤,٩٣ دولاراً.

أرقام صادمة في سوق التأمين

٥ بالمئة فقط من سكان سورية مؤمن عليهم صحياً !

رغم شكاويها شركات التأمين الخاصة ربحت العام الماضي ٢٢ مليار ليرة

عبد الهادي شباط

كشف تقرير هيئة الإشراف على التأمين عن النتائج الفنية والمالية لقطاع التأمين عن العام الماضي (٢٠٢٣) أن إجمالي الأقساط في قطاع التأمين بلغ نحو /٢٩١,٤٣٥/ مليار ليرة سورية، بنسبة نمو ٦٣ بالمئة عن الفترة المقابلة من العام الفائت.

وأعاد تقرير الهيئة السبب الرئيسي في ذلك لتضخم القيم التأمينية، حيث بلغت حصة شركات التأمين الخاصة من إجمالي الأقساط /١٣٧,٧٨/مليار ليرة سورية (٤٧ بالمئة من الإجمالي) بمعدل نمو ١٠٦,٩ بالمئة، في حين بلغت حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين /١٥٣,٦٥/ مليار ليرة سورية (٥٣ بالمئة من إجمالي أقساط سوق التأمين) بمعدل نمو ٣٦,٨٨ بالمئة وذلك نتيجة تطوير المؤسسة لسياستها الاكتتابية والتسعيرية، وزيادة عدد وثائقها في تأمين القروض بفضل اتفاقياتها مع المصارف.

وأشار التقرير إلى أن الحصة الأكبر من الأقساط بالنسبة لشركات التأمين الخاصة كانت لدى الشركة المتحدة للتأمين /٢٦,٦/ مليار ليرة سورية وبما يعادل ٩ بالمئة من الإجمالي، وذلك بسبب زيادة أقساطها في فرعي التأمين الصحي وتأمين السفر، تليها شركة العقيلة للتأمين التكافلي بقيمة /٢٥,١/ مليار ليرة سورية بما يعادل ٨,٦ بالمئة من إجمالي الأقساط وذلك لزيادة أقساطها في فرعي الصحي والسفر أيضاً (نتيجة زيادة في عدد وثائق التأمين الصحي، والاتفاقية المبرمة مع الشركة السورية للإدارة الفندقية لمجموعات السياحة الدينية لدى الشركتين).

والحصة الأقل من الأقساط هي لدى شركة الثقة السورية للتأمين بقيمة /١,٤/ مليار ل.س بنسبة ٠,٥ بالمئة من إجمالي الأقساط، بسبب انخفاض في عدد الوثائق بنسبة ٢١ بالمئة.

أما بالنسبة لتوزع الأقساط بحسب فروع التأمين في شركات التأمين الخاصة، فالتركز الأكبر للأقساط كان في فرع التأمين الصحي بقيمة /٧٣,٢/ مليار ليرة سورية وبنسبة ٥٣ بالمئة بسبب زيادة عدد الوثائق والتضخم في القطاع الصحي، يليه فرع المركبات التكميلي بقيمة /١٨,٦/ مليار ليرة سورية وبنسبة ١٤ بالمئة، وكانت الحصة الأقل لفرع التأمين الهندسي وبقيمة /٤١٦,٩٩/ مليون ليرة سورية بنسبة ٠,٣ بالمئة بسبب تركزه في المؤسسة العامة السورية للتأمين وذلك لإصدارها عقوداً للمشاريع الحكومية وهو حصري لديها.

التعويضات

وفقاً للتقرير الصادر عن الهيئة بلغ إجمالي التعويضات في قطاع التأمين لعام ٢٠٢٣ نحو /١٦٤,٧٥١/ مليار ل.س، بنسبة نمو ٩٥ بالمئة عن العام السابق.

وأوضح التقرير أن حصة القطاع الخاص من إجمالي التعويضات كانت ٣٦ بالمئة بقيمة /٥٩,٠٤٠/ مليار ل.س، حيث بلغت نسبة تعويضاته ٤٣ بالمئة من أقساطه، أما حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين فقد بلغت نسبتها ٦٩ بالمئة من الإجمالي وبقيمة /١٠٥,٧١١/ مليارات ل.س، مشكلة ما نسبته ٦٩ بالمئة من أقساطها.

وأشار تقرير الهيئة إلى أن النسبة الأكبر من التعويضات المسددة في القطاع الخاص كانت لدى شركة الاتحاد التعاوني حيث سددت ما نسبته ١٨,٥ بالمئة من الإجمالي، وبقيمة /١٠,٩٥٠/ مليارات ل.س وبما يعادل ٦٠ بالمئة من إجمالي أقساطها، وذلك يعود إلى تسديدها تعويضات في فرع التأمين الصحي بقيمة /٨,٦٤٧/ مليارات ل.س، تليها الشركة المتحدة بقيمة /٩,٨٩٥/ مليارات ل.س بما يعادل ١٦,٨ بالمئة من إجمالي تعويضات القطاع وبما يعادل ٣ بالمئة من إجمالي أقساطها، وذلك أيضاً يعود إلى تعويضاتها بفرع التأمين الصحي والتي بلغت قيمتها /٦,٥٦٨/ مليارات ل.س.

ولفت التقرير إلى أن أكبر خسارة تشغيلية كانت لدى الشركة الإسلامية السورية للتأمين بقيمة /٢,٤/ مليار ل.س، حيث تركزت خسارتها في فرع التأمين الصحي بقيمة /٣,٠٢٤/ مليارات ل.س.

تليها الشركة السورية الكويتية للتأمين بخسارة بلغت /٢٥١/ مليون ل.س، وأيضاً تركزت الخسارة لديها في فرع التأمين الصحي بقيمة /١,٦٤٨/ مليار ل.س.

وبالنسبة للفروع، حقق فرع تأمين السفر الحصة الأكبر من الربح التشغيلي لدى شركات التأمين الخاصة بنسبة ٣١ بالمئة من إجمالي السوق وبقيمة /٦,٨٨٩/ مليارات ل.س، يليه فرع المركبات التكميلي بنسبة ٢٢ بالمئة من إجمالي السوق وبقيمة /٥,٠١٨/ مليارات ل.س، في حين سجل فرع التأمين الهندسي أقل ربح بين فروع التأمين بنسبة ٠,٦ بالمئة وبقيمة /١٤١,٩٤٣/ مليون ل.س.

الاحتياطيات الفنية

كما بين التقرير أن إجمالي قيمة الاحتياطيات الفنية لدى الشركات الخاصة بلغت نهاية عام ٢٠٢٣ نحو ٩٦,١٧٦ مليار ليرة، كان أكبرها لدى الشركة المتحدة للتأمين/١٤,٦٥٧/ مليار ل.س، وذلك يعود إلى التعويضات قيد التسوية في كل من فرعي التأمين الصحي الداخلي حيث بلغت /٥,٥٦٩/ مليارات ل.س (بسبب ارتفاع عدد وثائق التأمين الصحي وبالتالي انعكس على ارتفاع الأقساط والتعويضات قيد التسوية)، وفي فرع تأمين السفر/ ٢,٨٣٥/ مليون ل.س (وذلك يعود إلى الاتفاقية المبرمة مع الشركة السورية للإدارة الفندقية لمجموعات السياحة الدينية)، تليها شركة أدونيس للتأمين – أدير بقيمة /١١,١٢٨/ مليار ل.س، حيث بلغت قيمة احتياطياتها في فرع تأمين النقل/٤,٠٢٣/ مليارات ل.س بسبب وجود تعويض قيد التسوية كبير بالقطع الأجنبي لم يتم سداده بعد.

وكشف تقرير الهيئة السنوي، أن /٣,٢/ ملايين خدمة صحية قُدمت للمؤمنين صحياً في سورية، وفي تصريح لـ«الوطن» حول التقرير اعتبرت رئيس دائرة التأمين الصحي في الهيئة كنانة شرف أن ذلك يعكس قدرة شركات الإدارة على تحمل عبء الأعداد الكبيرة من المطالبات وإمكانيتها في إدارة أعداد جديدة، مع استمرار وضع ضوابط العمل والمراقبة من الهيئة، بهدف وصول الخدمة التأمينية بالشكل الأمثل للمؤمَّن عليهم.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي عدد المؤمَّن عليهم صحياً لعام ٢٠٢٣ بلغ نحو /٩٢٧/ ألف مؤمَّن عليه، أما نسبة المستفيدين فقد بلغت ٦٤ بالمئة من عدد المؤمَّن عليهم.

وأوضحت شرف أنه ولدى مقارنة عدد المؤمَّن عليهم مع العدد الإجمالي للسكان، نجد أن نسبة المؤمَّنين صحياً لا تتجاوز ٥ بالمئة من المواطنين السوريين، معتبرة أنه ما يزال بالإمكان العمل على توسيع المظلة التأمينية، ولاسيما في القطاع الخاص بشكل أساسي.

أما مبالغ المطالبات فقد بلغت نحو ١٤٥ مليار ليرة سورية، بمعدل نمو ٩٥ بالمئة، فرأت أن هذا يوضح أثر تضخم تكاليف الخدمة الطبية داخل وخارج المشفى، كما يوضح أهمية التأمين كحل مثالي لتخفيف هذا العبء عن المواطن، وتضمن التقرير مجموعة من الأرقام والمؤشرات التي تعكس واقع التأمين الصحي في سورية، كان من أهمها أعداد المؤمَّن عليهم صحياً وتوزعهم في شركات الإدارة على المحافظات والقطاعات وفق ما يلي

القطاع الإداري (الحكومي): بلغ عدد المؤمن عليهم صحياً نحو /٥٧٤/ مؤمناً عليه، حيث انخفض عدد المؤمن عليهم نحو /٣٩/ ألفاً خلال عام ٢٠٢٣، وذلك بسبب إجراء مطابقة ما بين المؤسسة العامة السورية للتأمين والجهات المؤمنة، وبلغت نسبة المستفيدين /٦٨ بالمئة/، وبلغ عدد المطالبات نحو /٢/ مليون مطالبة، قيمتها نحو /٦٦/ مليار ل.س.

الاقتصادي (الحكومي): بلغ عدد المؤمن عليهم صحياً نحو /١٠٩/ آلاف مؤمن عليه، بحيث ازداد عدد المؤمن عليهم نحو /١٢/ ألفاً خلال عام ٢٠٢٣، وبلغت نسبة المستفيدين /٦٥ بالمئة/، وبلغ عدد المطالبات نحو /٤١٣/ ألف مطالبة، قيمتها نحو /١٩/ مليار ل.س.

القطاع الخاص (مؤسسة): بلغ عدد المؤمن عليهم صحياً نحو /٣٥/ ألف مؤمن عليه، وبلغت نسبة المستفيدين /٦٩ بالمئة/، وبلغ عدد المطالبات نحو /١٦٢/ ألف مطالبة، قيمتها نحو /٩/ مليارات ل.س.

شركات التأمين الخاصة: بلغ عدد المؤمن عليهم صحياً نحو /١٤٠/ ألف مؤمن عليه، وبلغت نسبة المستفيدين /٧١ بالمئة/، وبلغ عدد المطالبات نحو /٦٤٤/ ألف مطالبة، قيمتها نحو /٤٥/ مليار ل.س.

صناديق الرعاية: بلغ عدد المؤمن عليهم صحياً نحو /٦٨/ ألف مؤمن عليه متوزعين على شركتي إدارة، وبلغت نسبة المستفيدين /١٨ بالمئة/، حيث إن انخفاض نسبة المستفيدين في هذه العقود يعود إلى تغطيات العقد حيث أن أغلبها يشمل الاستشفاء داخل المشفى فقط وبالتالي معدل تكرارها منخفض، وبلغ عدد المطالبات نحو /٤٩/ ألف مطالبة، قيمتها نحو /٦/ مليارات ل.س.

كما تمت فلترة الشبكة الطبية (مزودي الخدمة الطبية المنتسبين للتأمين) سواء الشبكة الطبية الموحدة للمؤسسة العامة السورية للتأمين أم الشبكة الطبية الخاصة بكل شركة إدارة نفقات التأمين الصحي، حيث تم حذف مزودي الخدمة غير الفاعلين (ليس لديهم مطالبات لأشهر طويلة خلال عام ٢٠٢٣، مسافر خارج القطر، لا يستقبل المؤمن عليهم حاملي بطاقة التأمين الصحي....)، وذلك لتوفير العبء عن حاملي البطاقة في الذهاب لأي مزود خدمة مذكور اسمه ولكن غير فعال، بالإضافة إلى إلغاء حالة التضخم في عدد مزودي الخدمة الوهمي مؤكدين على التوزع الجيد لمقدمي الخدمة الطبية واختصاصهم بما يلبي حاجة المؤمَّن عليهم.

إن هذه المؤشرات تسهم في تحديد أولويات العمل باتجاه تعزيز الهدف من وجود التأمين، والارتقاء بخدماته، وهو ما تعمل عليه الهيئة، وتم تحقيق جزء كبير منه.

مسابقة لمنح تراخيص لـ١٠٠ مخلص جمركي

الوطن

أعلنت مديرية الجمارك العامة إجراء مسابقة لانتقاء ١٠٠ شخص لمنحهم الترخيص اللازم لممارسة مهنة التخليص الجمركي.

وبينت الإدارة أنه يشترط في من يرغب بالتقدم للمسابقة أن يكون سورياً أو من في حكمه منذ خمس سنوات على الأقل متمتعاً بحقوقه المدنية، ولا يتجاوز عمره الـ٥٠ عاماً بتاريخ الإعلان عن المسابقة، وحاصلاً على الإجازة الجامعية في الحقوق أو الاقتصاد أو ما يعادلها، ويستثنى من ذلك موظفو الجمارك ممن هم من الفئة الأولى، وأن يكون غير محكوم بجناية أو جنحة شائنة، وألا يكون من العاملين في الدولة الذين أنهيت خدماتهم لأسباب تأديبية أو بالصرف من الخدمة.

كما بينت المديرية أنه يشترط أن يكون المتقدم أدى الخدمة الإلزامية أو معفى منها، وأن يكون ملماً بلغة أجنبية واحدة على الأقل، وأن يكون حاصلاً على شهادة الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب، ولديه معرفة بالقوانين والإجراءات الجمركية، وألا يجمع بين مهنة التخليص الجمركي وأي عمل آخر مهما كان نوعه، وأن يتخذ مكتباً له في حال النجاح بالمسابقة بعد حصوله على الترخيص.

وأوضحت المديرية العامة للجمارك أن الطلبات تقدم إلى الديوان العام لدى مديرية الجمارك العامة ومديرياتها الإقليمية، بدءاً من تاريخ الـ٢٦ من أيار الجاري حتى الـ١٣ من حزيران القادم، ويجري الامتحان الكتابي المؤتمت للمتقدمين إلى المسابقة في جامعة دمشق في موعد يحدد لاحقاً.

وفي توضيح لها حول المواد العلمية المطلوبة في المسابقة أوضح التعميم أنه تم تحديدها بقانون الجمارك رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٦، والنظام الجمركي الكتابين الثاني والثالث المنشورين في الموقع الرسمي لمديرية الجمارك العامة، والتعريفة الجمركية المنسقة المنشورة على الموقع الرسمي لمديرية الجمارك العامة، وقرارات وزارة الاقتصاد ومصرف سورية المركزي الناظمة لعمليات الاستيراد والتصدير واللغة العربية واللغة الأجنبية والثقافة العامة، ويعد ناجحاً بالمسابقة من حصل على ما لا يقل عن ٦٠ بالمئة من علامة الامتحان الكتابي المؤتمت والشفهي.